

أعفى الرئيس السوداني جميع مستشاريه من مهامهم، في إطار خطة لإعادة هيكلة الإدارة والحكم في البلاد، وذلك مع استمرار الاحتجاجات والتظاهرات في مناطق عديدة في أنحاء البلاد.

وأصدر الرئيس عمر البشير اليوم الاثنين مرسوما بإعفاء جميع مستشاريه التسعة، وذلك في إطار حزمة الإجراءات والتدابير الاقتصادية وإعادة هيكلة الحكم والإدارة، وأعرب البشير عن تقديره لجهود مستشاريه وإسهاماتهم في الفترة الماضية، مشيراً إلى المرحلة الحالية تتطلب من الجميع التعاون بما يخدم مصالح البلاد. وأوضح أحمد بلال عثمان متحدثاً بالنيابة عن المستشارين التسعة الذين تم إعفاؤهم اليوم، أن هذه خطوة مهمة، وأن حزب المؤتمر الوطني أعلن أنه سيتحمل المسؤولية بسحب قياداته من الحكم تنفيذاً لهذه الإجراءات الاقتصادية، مشيراً إلى أن الخطوة جاءت برضاء تام بين جميع الأحزاب والمؤتمر الوطني، وأنهم يدعمون سياسية الرئيس البشير، وفقاً لوكالة أنباء الشرق الأوسط.

وقال "إن الحزب الاتحادي الأصل الذي يمثله محمد الحسن مساعد، والدكتور الصادق الهادي المهدي رئيس حزب الآله القيادة الجماعية، قررا أن يتضامنا مع إعفاء المستشارين الذين يمثلون المؤتمر الوطني، تأكيداً لدعمهم لخطاب الرئيس البشير مؤخراً أمام البرلمان"، مؤكداً أنها أولى خطوات أخرى لتقليص هياكل الحكم على مستوى الوزراء في الحكومة الاتحادية.

يأتي هذا في وقت تشهد فيه الخرطوم ومدن سودانية أخرى احتجاجات وتظاهرات كبيرة، بدأت باحتجاجات الطلابية بسبب غلاء الأسعار السبب الماضي في جامعة الخرطوم، أكبر الجامعات السودانية، ثم امتدت لجامعات أخرى، لرفض خطط التقشف التي أعلنتها الحكومة السودانية وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ووصول التضخم إلى مستوى غير مسبوق.

وكانت الحكومة السودانية قد أقرت خططا للتقشف، بسبب العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة، تتضمن رفع الدعم عن المحروقات، حيث سترتفع أسعار النفط ما بين 12.5 إلى 60 في المئة، وزيادة ضريبة أرباح الأعمال على البنوك من 15 إلى 30% إضافة إلى زيادة في ضريبة القيمة المضافة من 15 إلى 71%، وفق ما ذكره وزير المالية السوداني على محمود عبد الرسول أعلن أمس الأربعاء، أمام البرلمان السوداني.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 26/06/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com